المساهمة في الندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لسنة 2025– إرشادات أفضل الممارسات

العنوان : "ما الذي يتطلبه الأمر حتى تصبح الهيئات التنظيمية منشئة للنظام البيئي الرقمي؟"

مقترح من طرف: سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية – الجزائر

لا يقتصر التحول الرقمي على تبني التقنيات المتقدمة فحسب، بل يجب أن يكون جزءًا من رؤية مجتمعية أوسع، يدعم فيها الابتكار،الشمول ،والعدالة والاستدامة . في هذا السياق، يلعب التنظيم دورًا محوريًا :فلا يقتصر على ضمان الوصول العادل إلى الخدمات الرقمية من خلال الحد من التفاوتات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية، بل يجب أيضًا أن يبني الثقة من خلال حماية البيانات، وشفافية الخوارزميات، والحياد التكنولوجي، والأمن السيبراني .وأخيرًا، يجب أن يشجع التعاون الدولي المشترك بين القطاعات، وهو أمر ضروري لمواجهة التحديات الكبرى المتداخلة، مثل البيئة والتعليم والصحة والطاقة.

ومن هذاالمنطلق، تلتزم سلطة ضبط البريد والاتصالات الإلكترونية بشكل كامل بالمبادئ التوجيهية **للندوة العالمية لمنظمي الاتصالات لسنة 2025.**

ومن خلال ردها علىالاستشارة تسلط سلطة الضبط الضوء على أهمية تعزيز الابتكار في النهج التنظيمي، وتعزيز القدرات المؤسسية، وتسخير التقنيات التحويلية من أجل تنظيم أكثر فعالية واستباقية، وتطوير تعاون قوي عبر الحدود لبناء أنظمة بيئية رقمية مفتوحة وشاملة ومرنة.

1. تعزيز الابتكار في النهج التنظيمي

في سياق التحول الرقمي السريع وظهور التقنيات الجديدة، أصبح من الضروري لأي جهة تنظيمية أنتدمج قطب مراقبة استراتيجي في مخططها التنظيمي، والذي يهدف بشكل أساسي إلى إنشاء علم البيانات والذكاء الاصطناعي، من أجل استغلال جميع البيانات المتداولة في السوق بشكل مفيد وفعال، وغرس ثقافة الابتكار والتنبؤ في أنشطتها وصنع القرار.

.يُعرّف التميز التنظيمي بشكل متزايد بمدى دمج الجهة التنظيمية للتقنيات المتقدمة في ممارساتها. ولتحقيق عمليات تنظيمية ذكية بلا ورق، من الضروري تحقيق مستوى عالٍ من الخبرة في تكنولوجيا المعلومات والذكاء الاصطناعي.

وذلك من أجل:

- الاستفادة من الذكاء الاصطناعي والتحليلات التنبؤية لتحديد الإشارات التي تتجاوز عتبة معينة والتخفيف بشكل استباقي من المخاطرالنظامية (في مجال الأمن السيبراني، وازدحام الطيف، والتضليل، وما إلى ذلك)
- تمكين المراقبة الديناميكية من خلال البيانات الضخمة وإنترنت الأشياء (IoT) فيما يتعلق بالولوج وجودة الخدمة والتغطية والشمول الرقمي.

بناءً على هذه الاعتبارات، تُمثّل الهيئة التنظيمية شريكاً مثالياً في توجيه العلاقة بين التنظيم والتكنولوجيا، وذلك من خلال التزامها بالمعايير الأخلاقية، وضمان السلامة، وتحمل المسؤولية.

2. تكييف وتحسين القدرة التنظيمية

في ظل تسارع وتيرة دورات الابتكار التكنولوجي مقارنة ببطء عمليات التطوير التنظيمي التقليدية، تبرز الحاجة الملحّة إلى أن تعزز الهيئات التنظيمية قدراتها على التكيّف المؤسسي. ومن هذا المنطلق، يُستحسن أن تعتمد هذه الهيئات المسارات:

- الاستثمار في تعزيز القدرات الداخلية، مع التركيز على التدريب المستمر للفرق، فضلاً عن دمج الكفاءات متعددة التخصصات (القانونيون، المهندسون، الاقتصاديون، الخبراء في علوم البيانات والأمن السيبراني أو الذكاء الاصطناعي) القادرة على رصد توقع التغييرات في القطاع الرقمي.
- اعتماد آليات التجريب التنظيمي، مثل صناديق الرمل، لتمكين التجريب الخاضع للإشراف للنماذج الاقتصادية أو التكنولوجية الجديدة (الشبكات غير الأرضية، والعملات الرقمية، والذكاء الاصطناعي التوليدي، وما إلى ذلك) قبل اعتمادها على نطاق واسع.
- تعزيز الحوكمة التكيفية، القائمة على تقييم الأثر، وردود الفعل، وعمليات التشاور مع أصحاب المصلحة المتعددين، من أجل ضمان التنظيم المستجيب، استنادا إلى الملاحظة الميدانية.
- إجراء تقييم دوري للالتزامات المؤسسية لضمان تغطيتها الفعالة للتحديات الجديدة المرتبطة بالاقتصاد الرقمي(المنصات، وسيادة البيانات، والأمن السيبراني، والبنية التحتية الذكية، وما إلى ذلك).
- تنظيم ندوات ولقاءات تقنية تجمع مختلف أصحاب المصلحة في هذا المجال، بهدف السماح لكل مشارك بالتعبير عن أفكاره ومقترحاته.

كما لا ينبغي النظر إلى هذه القدرة على التكيف باعتبارها تخفيفاً للقواعد، بل باعتبارها متطلباً استراتيجياً للحفاظ على أهمية وشرعية وفعالية الأطر التنظيمية في بيئة تكنولوجية متغيرة باستمرار.

3. تسخير التقنيات التحويلية لتحقيق التميز التنظيمي

مع التحول الرقمي السريع، أصبحت الجهات التنظيمية الآن تمتلك مجموعة من الأدوات الفعالة لتكييف نهجها. إن الاستفادة من التقنيات المتقدمة، مثل الذكاء الاصطناعي والبيانات الضخمة وإنترنت الأشياء وسلسلة الكتل، تُمهد الطريق لتنظيم أكثر استجابةً ودقةً واعتمادًا على البيانات.

تُتيح البيانات الضخمة معالجة كميات هائلة من المعلومات من المنصات الرقمية والمشغلين في الوقت الفعلي، مما يُحسّن تخصيص الموارد ويحدد بدقة المناطق التي تعاني من نقص الخدمات، والاختلالات التنافسية، والاختلالات الهيكلية.

يُنتج التحليل المتقاطع لهذه البيانات مؤشرات أداء رئيسية(KPIs) ، تُنشر ديناميكيًا وسياقيًا، لدعم اتخاذ قرارات استباقية ومُستهدفة وواقعية. ويُكمّل الذكاء الاصطناعي هذا النهج بتحويل البيانات المُجمعة إلى دوافع حقيقية للإجراءات التنظيمية. فباستخدام النماذج التنبؤية، يُمكن للذكاء الاصطناعي توقع تطورات السوق، واكتشاف السلوكيات الخطرة أو غير الملتزمة، وتقييم الأثر المُحتمل للسياسات التنظيمية المُقترحة. وبالاقتران مع الوكلاء الأذكياء (الروبوتات) وأنظمة الكشف الآلية، يُتيح الذكاء الاصطناعي إمكانية تطبيق أنظمة مراقبة ذكية قادرة على تحديد الانحرافات عن المعايير المعمول بها باستمرار.

هذا المزيج من البيانات الضخمة والذكاء الاصطناعي يعزز مرونة التنظيم، ويمنح الجهات التنظيمية القدرة على الاستجابة السريعة وتكييف الأطر آنيًا، وإدارة التنظيم استنادًا إلى بيانات قابلة للتحقق .ويمثل هذا تحولًا من التنظيم الجامد إلى تنظيم ديناميكي متطور يركز على التوقع بدلًا من رد الفعل فحسب.

4. التعاون عبر الحدود لبناء النظم البيئية الرقمية

يعد التعاون عبر الحدود عاملاً أساسياً في بناء أنظمة بيئية رقمية متماسكة على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية.

يُساعد هذا التعاون على وضع معايير مشتركة، ومواءمة الأطر التنظيمية، وتقليل العوائق أمام التجارة الرقمية .ومن خلال المنصات الرقمية الإقليمية والدولية، يُمكن للجهات التنظيمية الاستفادة من فرص التعليم المستمر(التعلمعن بعد والندوات عن بعد) المُصممة خصيصًا لتلبية الاحتياجات المحلية، مع تعزيز خبراتها في المواضيع التقنية الناشئة .

كما يعزز تطوير الشراكات المُهيكلة، من خلال التوأمة المؤسسية، تبادل أفضل الممارسات، تجميع الأدوات التكنولوجية وتحسين القدرات الداخلية، حيث تدعم هذه الديناميكية التعاونية الثقة المتبادلة بين الجهات التنظيمية وتُسهّل التبني المشترك للحلول الرقمية وتُرسّخ مكانة الجهات التنظيمية كجهات فاعلة رئيسية في الحوكمة الرقمية المرنة والمُنسّقة والمستدامة.

الخاتمة

في ظل بيئة تتسم بالابتكار المستمر والتغير السريع، يتعين على التنظيم أن يتحول إلى محفز حقيقي للابتكار المسؤول. ويتطلب ذلك مزيجًا من الإلمام بالتقنيات الحديثة، والقدرة على التكيف المستمر، وتعزيز التعاون العابر للحدود، مع الالتزام الراسخ بالقيم الأخلاقية. ومن خلال هذا النهج، لا تقتصر مساهمة الجهات التنظيمية على تحقيق تنمية رقمية عادلة فحسب، بل تمتد أيضًا إلى ترسيخ الثقة وتعزيز الكفاءة في حوكمة النظام الرقمي العالمي.